

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَمَّا نَقَدَ مَا طُبِعَ مِنْ مَثْنِ الْكَافِلِ أُعِيدَ النَّظَرُ
فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ الثَّلَاثَةِ؛ لِتَكُونَ حَسَبَ مَا نَأْمَلُ
بِإِذْنِ اللَّهِ كَأَنَّهَا مُصْحَفٌ، وَقَدْ رَاعَيْنَا أَنْ يَكُونَ
حَجْمُهَا مُنَاسِبًا لِوَضْعِهَا فِي الْجَيْبِ، وَلَمْ نُثْقِلِ
الْمَثْنَ بِتَخْرِيجِ مَا جَاءَ مِنَ الْأَحَادِيثِ، أَوْ نَقْدِ
بَعْضِهَا، وَاكْتِفَاءً بِالشَّرْحِ الْمُخْتَصَرِ فَلْيَرْجِعْ إِلَيْهِ
الطَّالِبُ؛ فَلَا غَمِّي لِحَامِلِ الْمَثْنِ عِنْدَهُ.

اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلَنَا خَالِصًا لَوَجْهِكَ الْكَرِيمِ،
وَمُقَرَّبًا لَنَا وَلِوَالِدَيْنَا وَمَسَائِدِنَا فِي الدِّينِ وَطَلَابِنَا
الْمُخْلِصِينَ إِلَى جَنَّاتِ النَّعِيمِ، وَنَصَرَ اللَّهُ الْحَقَّ
وَأَهْلَهُ، وَخَذَلَ الْبَاطِلَ وَحِزْبَهُ. آمِينَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى سَوَابِغِ نِعَمَائِهِ، وَبِوَالِغِ
آلَائِهِ، وَصَلَوَاتِهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ
أَنْبِيَائِهِ، وَعَلَى آلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَأَوْلِيَائِهِ.
وَبَعْدُ: فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ،
قَرِيبُ الْمَنَالِ، غَرِيبُ الْمَنَوَالِ، كَافِلٌ لِمَنْ
اعْتَمَدَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِبُلُوغِ الْأَمَالِ، وَازْتِقَاءِ
ذِرْوَةِ الْكَمَالِ.

هُوَ عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى اسْتِبْطَاطِ
الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْفُرْعِيَّةِ عَنِ ادِّلتِّهَا
التَّفْصِيلِيَّةِ. وَيُنْحَصِرُ فِي عَشْرَةِ أَبْوَابٍ.

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا

هِيَ: الْوُجُوبُ، وَالْحُرْمَةُ، وَالنَّدْبُ،
وَالْكَرَاهَةُ، وَالْإِبَاحَةُ، وَتُعْرَفُ بِمُتَعَلِّقَاتِهَا؛
فَالْوَاجِبُ مَا يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ بِفِعْلِهِ، وَالْعَقَابُ
بِتَرْكِهِ، وَالْحَرَامُ بِالْعَكْسِ. وَالْمَنْدُوبُ مَا
يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ بِفِعْلِهِ، وَلَا عِقَابَ فِي تَرْكِهِ،
وَالْمَكْرُوهُ بِالْعَكْسِ. وَالْمُبَاحُ مَا لَا ثَوَابَ وَلَا
عِقَابَ فِي فِعْلِهِ وَلَا تَرْكِهِ. وَالْفَرَضُ وَالْوَاجِبُ
مُتَرَادِفَانِ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ.

وَيَنْقَسِمُ الْوَاجِبُ: إِلَى فَرَضٍ عَيْنٍ وَفَرَضٍ
كِفَايَةٍ، وَإِلَى: مُعَيَّنٍ وَمُحَيَّرٍ، وَإِلَى: مُطْلَقٍ

وَمُؤَقَّتٍ. وَالْمُؤَقَّتُ: إِلَى مُصَيَّبِيٍّ وَمُوسَّعٍ.
وَالْمَنْدُوبُ وَالْمُسْتَحَبُّ مُتْرَادِفَانِ. وَالْمَسْنُونُ
أَخْصٌ مِنْهُمَا. وَالصَّحِيحُ: مَا وَافَقَ أَمْرَ الشَّارِعِ.
وَالْبَاطِلُ: نَقِيضُهُ. وَالْفَاسِدُ: هُوَ الْمَشْرُوعُ
بِأَصْلِهِ الْمَمْنُوعُ بِوَضْفِهِ، وَقِيلَ: مُرَادِفُ الْبَاطِلِ.
وَالْجَائِزُ: يُطْلَقُ عَلَى الْمُبَاحِ، وَعَلَى الْمُمْكِنِ عَقْلًا
أَوْ شَرْعًا، وَعَلَى مَا اسْتَوَى فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ عَقْلًا،
وَعَلَى الْمَشْكُوكِ فِيهِ. وَالْأَدَاءُ: مَا فُعِلَ أَوَّلًا فِي
وَقْتِهِ الْمُقَدَّرِ لَهُ شَرْعًا. وَالْقَضَاءُ: مَا فُعِلَ بَعْدَ
وَقْتِ الْأَدَاءِ؛ اسْتِدْرَاكًا لِمَا سَبَقَ لَهُ وَجُوبٌ
مُطْلَقًا. وَالْإِعَادَةُ: مَا فُعِلَ فِي وَقْتِ الْأَدَاءِ ثَانِيًا

لِحَلِّلٍ فِي الْأَوَّلِ. وَالرُّخْصَةُ: مَا شُرِعَ لِعُدْرِ مَعَ
بَقَاءِ مُقْتَضِي التَّحْرِيمِ، وَالْعَزِيمَةُ: بِخِلَافِهَا.

الْبَابُ الثَّانِي: فِي الْأَدَلَّةِ

الدَّلِيلُ: مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ
فِيهِ إِلَى الْعِلْمِ بِالْغَيْرِ، وَأَمَّا مَا يَحْصُلُ عِنْدَهُ
الظَّنُّ؛ فَهُوَ أَمَارَةٌ، وَقَدْ يُسَمَّى دَلِيلًا تَوْسَعًا.
وَالْعِلْمُ: هُوَ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِسُكُونِ النَّفْسِ
إِلَى أَنَّ مُتَعَلِّقَهُ كَمَا اعْتَقَدَهُ، وَهُوَ نَوْعَانِ:
ضَرُورِيٌّ، وَاسْتِدْلَالِيٌّ: فَالضَّرُورِيٌّ: مَا لَا يَنْتَفِي
بِشَكٍّ وَلَا شُبْهَةٍ، وَالِاسْتِدْلَالِيٌّ: مُقَابِلُهُ. وَالظَّنُّ:
تَجْوِيزٌ رَاجِحٌ. وَالْوَهْمُ: تَجْوِيزٌ مَرْجُوحٌ.

وَالشُّكُّ: تَعَادُلُ التَّجْوِيزَيْنِ. **وَالِإِعْتِقَادُ:** هُوَ
الْجَزْمُ بِالشَّيْءِ مِنْ دُونِ سُكُونِ النَّفْسِ؛ فَإِنْ
طَابَقَ فَصَحِيحٌ، وَإِلَّا فَفَاسِدٌ، وَهُوَ الْجَهْلُ،
وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى عَدَمِ الْعِلْمِ .

فَصْلٌ: وَالْأَدْلَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ: الْكِتَابُ،
وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ: **فَالْكِتَابُ** هُوَ
الْقُرْآنُ الْمُنَزَّلُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ لِإِعْجَازِ
بِسُورَةٍ مِنْهُ. **وَشَرْطُهُ** التَّوَاتُرُ؛ فَمَا نُقِلَ أَحَادًا
فَلَيْسَ بِقُرْآنٍ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي
بِالتَّوَاتُرِ فِي تَفَاصِيلِ مِثْلِهِ، وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ
بِالشَّوَادِ، وَهِيَ مَا عَدَا الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَ، وَهِيَ

كَأَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ بِهَا.
وَالْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ عَلَى الصَّحِيحِ.
وَالْمُحَكَّمُ مَا اتَّصَحَ مَعْنَاهُ، وَالْمُتَشَابِهُ: مُقَابِلُهُ.
وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا مَعْنَى لَهُ خِلَافًا لِلْحَشَوِيَّةِ.
وَلَا مَا الْمُرَادُ مِنْهُ خِلَافٌ ظَاهِرُهُ مِنْ دُونِ
دَلِيلٍ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُرَجِّئَةِ.

فَصْلٌ: وَالسُّنَّةُ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِعْلُهُ،
وَتَقْرِيرُهُ؛ **فَالْقَوْلُ** ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَفْوَاهًا. **وَأَمَّا**
الْفِعْلُ فَالْمُخْتَارُ وَجُوبُ التَّأْسِي بِهٖ ﷺ فِي
جَمِيعِ أَعْمَالِهِ إِلَّا مَا وَضَحَ فِيهِ أَمْرُ الْجِلَّةِ، أَوْ
عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ: كَالْتَهَجُّدِ، وَالْأُضْحِيَّةِ.

وَالتَّائِبِي: هُوَ إِيقَاعُ الْفِعْلِ بِصُورَةِ فِعْلِ الْغَيْرِ
 وَوَجْهَهُ اتِّبَاعًا لَهُ، أَوْ تَرْكُهُ كَذَلِكَ: فَمَا عَلِمْنَا
 وَجُوبَهُ مِنْ أَعْمَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَظَاهِرٌ، وَمَا عَلِمْنَا
 حُسْنَهُ دُونَ وَجُوبِهِ فَتَدَبُّبٌ إِنْ ظَهَرَ فِيهِ قَصْدُ
 الْقُرْبَةِ، وَإِلَّا فِإِبَاحَةً. وَتَرْكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا كَانَ أَمْرًا
 بِهِ يَنْفِي الْوَجُوبَ. وَفَعْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا نَهَى عَنْهُ
 يَقْتَضِي الْإِبَاحَةَ. وَأَمَّا التَّقْرِيرُ: فَإِذَا عَلِمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 بِفِعْلِ مَنْ غَيْرِهِ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى
 إِنْكَارِهِ، وَكَيْسَ كَمُضِي كَافِرٍ إِلَى كِنَيْسَةٍ، وَلَا
 أَنْكَرَهُ غَيْرُهُ - دَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِبَاحَتِهِ.
 وَلَا تَعَارُضٌ فِي أَعْمَالِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَتَى تَعَارَضَ

قَوْلَانِ، أَوْ قَوْلٌ وَفِعْلٌ - فَالْمُتَأَخَّرُ نَاسِخٌ، أَوْ
مُخَصَّصٌ، فَإِنْ جُهِلَ التَّأْرِيخُ فَالتَّرْجِيحُ.
وَطَرِيقُنَا إِلَى الْعِلْمِ بِالسُّنَنِ الْأَخْبَارِ، وَهِيَ:
مُتَوَاتِرَةٌ، وَأَحَادٌ؛ فَالْمُتَوَاتِرُ: خَبَرٌ جَمَاعَةٌ يُفِيدُ
بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِ، وَلَا حَظَرَ لِعَدَدِهِ، بَلْ
هُوَ مَا أَفَادَ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ، وَيَحْصُلُ بِخَبَرِ
الْفُسَّاقِ وَالْكَفَّارِ. وَقَدْ يَتَوَاتَرُ الْمَعْنَى دُونَ
اللَّفْظِ: كَمَا فِي شَجَاعَةِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجُودِ حَاتِمِ.
وَالْأَحَادِي: مُسْنَدٌ وَمُرْسَلٌ. وَلَا يُفِيدُ إِلَّا الظَّنَّ.
وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْفُرُوعِ؛ إِذْ كَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنْبَغُ
الْأَحَادَ إِلَى النُّوَاحِي؛ لِتَبْلِيغِ الْأَحْكَامِ؛ وَلِعَمَلِ

الصَّحَابَةِ   بِهِ. وَلَا يُؤْخَذُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي
الْأُصُولِ، وَلَا فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبَلْوَى عِلْمًا:
كَخَبَرِي الْإِمَامِيَّةِ وَالْبَكْرِيَّةِ. وَفِيمَا تَعَمُّ بِهِ
الْبَلْوَى عَمَلًا: كَحَدِيثِ مَسِّ الذَّكْرِ - خِلَافٌ.
وَشَرَطُ قَبُولِهَا: الْعَدَالَةُ، وَالصَّبْطُ، وَعَدَمُ
مُضَادَمَتِهَا دَلِيلًا قَاطِعًا، وَفَقْدُ اسْتِلْزَامِ مُتَعَلِّقِهَا
الشُّهُرَةَ. وَتَثْبُتُ عَدَالَةُ الشَّخْصِ: بِأَنْ يَحْكَمَ
بِشَهَادَتِهِ حَاكِمٌ يَشْتَرِطُ الْعَدَالَةَ، وَيَعْمَلُ الْعَالِمُ
بِرَوَايَتِهِ، قِيلَ: وَبِرَوَايَةِ الْعَدْلِ عَنْهُ. وَيَكْفِي
وَاحِدٌ فِي التَّعْدِيلِ وَالْجَرْحِ. وَالْجَارِحُ أَوْلَى
وَإِنْ كَثُرَ الْمُعَدَّلُ. وَيَكْفِي الْإِجْمَالُ فِيهِمَا مِنْ

عَارِفٍ. وَيُقْبَلُ الْحَبْرُ الْمُخَالَفُ لِلْقِيَاسِ
فَيَبْطُلُهُ. وَيُرَدُّ مَا خَالَفَ الْأُصُولَ الْمُفَرَّرَةَ.
وَيَجُوزُ الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى مِنْ: عَدْلٍ، عَارِفٍ،
صَابِغٍ. وَاخْتَلَفَ فِي قَبُولِ رِوَايَةِ فَاسِقِ التَّأْوِيلِ،
وَكَافِرِهِ. وَالصَّحَابِيُّ: مَنْ طَالَتْ مُجَالَسَتُهُ
لِلنَّبِيِّ ﷺ وَمَاتَ مُتَّبِعًا لِشَرْعِهِ. وَكُلُّ الصَّحَابَةِ
عُدُولٌ إِلَّا مَنْ أَبِي عَلَى الْمُخْتَارِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.
وَطَرُقُ الرَّوَايَةِ أَرْبَعٌ: قِرَاءَةُ الشَّيْخِ، ثُمَّ قِرَاءَةُ
التَّلْمِيزِ أَوْ غَيْرِهِ بِمَحْضَرِهِ، ثُمَّ الْمُنَاوَلَةُ، ثُمَّ
الْإِجَازَةُ. وَمَنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ سَمِعَ جُمْلَةَ كِتَابٍ
مُعَيَّنٍ جَازَتْ لَهُ رِوَايَتُهُ، وَالْعَمَلُ بِمَا فِيهِ - وَإِنْ

لَمْ يَذْكَرْ كُلَّ حَدِيثٍ بِعَيْنِهِ.

"تَنْبِيهُ" الْخَبَرِ: هُوَ الْكَلَامُ الَّذِي لِنَسْبَتِهِ
خَارِجٌ: فَإِنْ تَطَابَقَا فَصِدْقٌ، وَإِلَّا فَكَذِبٌ.
وَيُسَمَّى الْخَبَرُ جُمْلَةً، وَقَضِيَّةً. وَإِذَا رُكِبَتْ
الْجُمْلَةُ فِي دَلِيلٍ سُمِّيَتْ مُقَدَّمَةً. **وَالْتَنَاقُضُ:**
هُوَ اخْتِلَافُ الْجُمْلَتَيْنِ بِالتَّنْفِي وَالْإِبْطَاتِ بِحَيْثُ
يَسْتَلْزِمُ لِدَاتِهِ صِدْقَ إِحْدَاهُمَا وَكَذِبَ الْأُخْرَى (1).
وَالْعَكْسُ الْمُسْتَوِي: تَحْوِيلُ جُزْئِي الْجُمْلَةِ

(1) عبارة المتن في شرح الطبري ولقمان: (بِحَيْثُ يَسْتَلْزِمُ صِدْقُ
كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَذِبَ الْأُخْرَى) وما أُثبتاه من الأنوار الهادية
لابن حابس (نخ) ص 91؛ وذكر أنه قد أُلْحِقَ فِي نَسْخَةٍ، وَهُوَ
الموافق لتعريف التناقض عند أهل المنطق. ينظر: حاشية مُلَّا
عبدالله على التهذيب 115، ومغني الطلاب 158.
(14)

عَلَى وَجْهِ يَصْدُقُ. وَعَكْسُ التَّقْيِضِ: جَعْلُ
تَقْيِضِ كُلِّ مِنْهُمَا مَكَانَ الْآخَرِ.

فَصْلٌ: وَالْإِجْمَاعُ: هُوَ اتِّفَاقُ الْمُجْتَهِدِينَ
الْعُدُولِ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي عَصْرِ عَلَى أَمْرٍ.
وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِهِ انْقِرَاضُ
الْعَصْرِ، وَلَا كَوْنُهُ لَمْ يَسْبِقْهُ خِلَافٌ. وَأَنَّهُ لَا يُدَّ
لَهُ مِنْ مُسْتَنَدٍ وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ إِلَيْنَا. وَأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ
يَكُونَ مُسْتَنَدُهُ قِيَاسًا أَوْ اجْتِهَادًا. وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ
إِجْمَاعٌ بَعْدَ الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ. وَأَنَّهُ لَا يَنْعَقَدُ
بِالشَّيْخِينَ، وَلَا بِالْأَزْبَعَةِ الْخُلَفَاءِ، وَلَا بِأَهْلِ
الْمَدِينَةِ - وَحَدَهُمْ؛ إِذْ هُمْ بَعْضُ الْأُمَّةِ، قَالَ

الأكثر: وَلَا بِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَحَدَهُمْ؛ لِذَلِكَ.
قَالَ أَصْحَابُنَا: جَمَاعَتُهُمْ مَعْصُومَةٌ؛ بِدَلِيلَيْنِ:
لِيُذْهَبَ عَنْكُمْ الرَّجْسُ ﴿[الأحزاب: 33]﴾،
وَ«أَهْلُ بَيْتِي كَسَفِينَةِ نُوحٍ»، وَ«إِنِّي تَارِكٌ
فَيْنُكُمْ»، الْخَبَرَيْنِ، وَنَحْوِهِمَا. وَإِذَا اخْتَلَفَتْ
الْأُمَّةُ عَلَى قَوْلَيْنِ جَارَ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ مَا لَمْ
يَرْفَعِ الْأَوَّلَيْنِ، وَكَذَلِكَ إِحْدَاثُ: دَلِيلٍ،
وَتَعْلِيلٍ، وَتَأْوِيلٍ ثَالِثٍ. وَطَرِيقُنَا إِلَى الْعِلْمِ
بِإِنْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ: إِمَّا الْمُشَاهَدَةَ، وَإِمَّا التَّنْقُلَ
عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُجْمِعِينَ أَوْ عَنْ بَعْضِهِمْ
مَعَ نَقْلِ رِضَا السَّاكِتِينَ. وَيُعْرَفُ رِضَاهُمْ:

بِعَدَمِ الْإِنْكَارِ مَعَ الْإِشْتِهَارِ، وَعَدَمِ ظُهُورِ
حَامِلٍ لَهُمْ عَلَى السُّكُوتِ، وَكَوْنِهِ مِمَّا الْحَقُّ
فِيهِ مَعَ وَاحِدٍ؛ وَيُسَمَّى هَذَا إِجْمَاعًا سُكُوتِيًّا،
وَهُوَ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ - وَإِنْ نُقِلَ تَوَاتُرًا. وَكَذَلِكَ
الْقَوْلِيُّ إِنْ نُقِلَ آحَادًا؛ فَإِنْ تَوَاتَرَ فَحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ
يَفْسُقُ مُخَالَفُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ
سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: 115]، وَ﴿لَتَكُونُوا
شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: 143]؛ وَلِقَوْلِهِ ﷺ:
«لَنْ تَجْتَمِعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ»، وَنَحْوَهُ كَثِيرٌ؛
فَفِيهِ تَوَاتُرٌ مَعْنَوِيٌّ؛ وَإِجْمَاعُهُمْ عَلَى تَخْطِئَةِ مَنْ
خَالَفَ الْإِجْمَاعَ؛ وَمِثْلُهُمْ لَا يُجْمَعُ عَلَى تَخْطِئَةِ

أَحَدٍ فِي أَمْرٍ شَرْعِيٍّ إِلَّا عَنْ دَلِيلٍ قَاطِعٍ.
فَصْلٌ: وَالْقِيَاسُ: حَتَّى مَعْلُومٍ عَلَى مَعْلُومٍ
بِإِجْرَاءِ حُكْمِهِ عَلَيْهِ بِجَامِعٍ. وَيَنْقَسِمُ إِلَى: جَلِيٍّ
وَخَفِيِّ، وَإِلَى قِيَاسِ عِلَّةٍ وَقِيَاسِ دَلَالَةٍ، وَإِلَى
قِيَاسِ طَرْدٍ وَقِيَاسِ عَكْسٍ. وَقَدْ شَذَّ الْمُخَالَفُ فِي
كَوْنِهِ دَلِيلًا، وَهُوَ مَخْجُوحٌ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛
إِذْ كَانُوا بَيْنَ قَائِسٍ وَسَاكِتٍ سَكُوتٍ رِضًا؛
وَالْمَسْأَلَةُ قَطْعِيَّةٌ. وَلَا يَجْرِي الْقِيَاسُ فِي جَمِيعِ
الْأَحْكَامِ؛ إِذْ فِيهَا مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ؛ وَالْقِيَاسُ
فَرْعٌ تَعَقَّلَ الْمَعْنَى. وَيَكْفِي إِثْبَاتُ حُكْمِ
الْأَصْلِ بِالِدَّلِيلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْمَعًا عَلَيْهِ،

وَلَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْخَصْمَانِ عَلَى الْمُخْتَارِ.
وَأَزْكَاهُ أَرْبَعَةٌ: أَصْلٌ، وَفَرْعٌ، وَحُكْمٌ،
وَعِلَّةٌ؛ فَشُرُوطُ الْأَصْلِ: أَنْ لَا يَكُونَ حُكْمُهُ
مَنْسُوحًا، وَلَا مَعْدُولًا بِهِ عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ،
وَلَا ثَابِتًا بِقِيَاسٍ. وَشُرُوطُ الْفَرْعِ: مُسَاوَاةُ أَصْلِهِ:
فِي عِلَّتِهِ، وَحُكْمِهِ، وَفِي التَّغْلِيظِ، وَالتَّخْفِيفِ،
وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ شَرْعِيَّةُ حُكْمِهِ عَلَى حُكْمِ الْأَصْلِ،
وَأَنْ لَا يَرِدَ فِيهِ نَصٌّ. وَشُرُوطُ الْحُكْمِ هُنَا: أَنْ
يَكُونَ شَرْعِيًّا لَا عَقْلِيًّا وَلَا لُغَوِيًّا. وَشُرُوطُ
الْعِلَّةِ: أَنْ لَا تُضَادِمَ نَصًّا وَلَا إِجْمَاعًا، وَأَنْ لَا
يَكُونَ فِي أَوْصَافِهَا مَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الْحُكْمِ،

وَأَنْ لَا تُخَالِفَهُ فِي التَّغْلِيظِ وَالتَّخْفِيفِ، وَأَنْ لَا
تَكُونَ مُجَرَّدَ الْإِسْمِ؛ إِذْ لَا تَأْتِيهِ لَهُ، وَأَنْ تَطَّرِدَ
عَلَى الصَّحِيحِ، وَأَنْ تَنْعَكِسَ عَلَى رَأْيٍ.
وَيَصِحُّ: أَنْ تَكُونَ نَفِيًّا، وَأَنْ تَكُونَ إِثْبَاتًا،
وَمُفْرَدَةً، وَمُرَكَّبَةً، وَقَدْ تَكُونُ خَلْقًا فِي مَحَلِّ
الْحُكْمِ، وَقَدْ تَكُونُ حُكْمًا شَرْعِيًّا. وَقَدْ يَجِيئُ
عَنْ عِلَّةٍ حُكْمَانِ. وَيَصِحُّ تَقَارُنُ الْعَلَلِ،
وَتَعَاقُبُهَا؛ وَمَتَى تَعَارَضَتْ فَالْتَّرَجِيحُ.

وَطَرُقُ الْعِلَّةِ أَرْبَعٌ عَلَى الْمُخْتَارِ: أَوْلَاهَا:
الْإِجْمَاعُ؛ وَذَلِكَ أَنْ يَنْعَقِدَ عَلَى تَغْلِيلِ الْحُكْمِ
بِعِلَّةٍ مُعَيَّنَةٍ. وَثَانِيهَا: النَّصُّ. وَهُوَ صَرِيحٌ وَغَيْرُ

صَرِيحٌ: فَالصَّرِيحُ: مَا أُتِيَ فِيهِ بِأَحَدِ حُرُوفِ
التَّعْلِيلِ: مِثْلُ: لِعَلَّةِ كَذَا، أَوْ لِأَجْلِ كَذَا، أَوْ
لِأَنَّهُ، أَوْ فَإِنَّهُ، أَوْ بِأَنَّهُ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَغَيْرُ
الصَّرِيحِ: مَا فُهِمَ مِنْهُ التَّعْلِيلُ لَا عَلَى وَجْهِ
التَّصْرِيحِ، وَيُسَمَّى: تَنْبِيهِ النَّصِّ: مِثْلُ: «أَعْتَقُ
رَقَبَةً»؛ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: جَامَعْتُ أَهْلِي فِي نَهَارِ
رَمَضَانَ. وَقَرِيبٌ مِنْهُ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى
أَبِيكَ دَيْنٌ؟» الْخَبَرُ، وَمِثْلُ: «لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ،
وَلِلْفَارِسِ سَهْمَانٌ»، وَمِثْلُ: «لَا يَقْضِي
الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَأَثْمَانُهَا: السَّرُّ وَالتَّقْسِيمُ، وَيُسَمَّى حُجَّةً

الإجماع، وهو: حصر الأوصاف في الأصل،
ثم إبطال التعليل بها إلا واحداً فيتعين.
وإبطال ما عداه: إما ببيان ثبوت الحكم من
دونه، أو ببيان كونه وصفاً طردياً، أو بعدم
ظهور مناسبته. وشرط هذا الطريقي وما بعده
الإجماع على تعليل الحكم في الجملة من
دون تعيين علة.

ورابعها: المناسبة، وتسمى الإخالة،
وتخريج المناط: وهي تعيين العلة بمجرد
إبداء مناسبة ذاتية: كالإنكار في تحريم
الخمير، وكالجنابة العمدة العدوان في القصاص.

وَتَنْخَرِمُ الْمُنَاسِبَةَ بِلُزُومِ مَفْسَدَةِ رَاجِحَةٍ، أَوْ
مُسَاوِيَةٍ. وَالْمُنَاسِبُ: وَصْفٌ، ظَاهِرٌ، مُنْضَبٌ،
يَقْضِي الْعَقْلُ بِأَنَّهُ الْبَاعِثُ عَلَى الْحُكْمِ: فَإِنْ
كَانَ خَفِيًّا، أَوْ غَيْرَ مُنْضَبٍ - اِعْتَبِرَ مُلَازِمُهُ
وَمُظَنَّتُهُ: كَالسَّفَرِ لِلْمَشَقَّةِ. وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:
مُوَثَّرٌ، وَمُلَائِمٌ، وَغَرِيبٌ، وَمُرْسَلٌ.

فَالْمُوَثَّرُ: مَا ثَبَتَ بِنَصٍّ، أَوْ إِجْمَاعٍ - اِعْتِبَارُ
عَيْنِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ: كَتَغْلِيلِ وِلَايَةِ الْمَالِ
بِالصَّغَرِ الثَّابِتِ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَتَغْلِيلِ وُجُوبِ
الْوُضُوءِ بِالْحَدِيثِ الْخَارِجِ مِنَ السَّيْلَيْنِ
الْثَّابِتِ بِالنَّصِّ. وَالْمُلَائِمُ: مَا ثَبَتَ اِعْتِبَارُهُ

بِتَرْتُيبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ فَقَطْ، لِكِنَّهُ قَدْ ثَبِتَ
بِنَصِّ، أَوْ إِجْمَاعٍ - اِعْتِبَارُ عَيْنِهِ فِي جِنْسِ
الْحُكْمِ: كَمَا ثَبِتَ لِلْأَبِ وَوَلَايَةُ نِكَاحِ ابْنَتِهِ
الصَّغِيرَةِ؛ قِيَاسًا عَلَى وَوَلَايَةِ الْمَالِ بِجَامِعِ
الصَّغَرِ؛ فَقَدْ اِعْتَبِرَ عَيْنُ الصَّغَرِ فِي جِنْسِ
الْوَلَايَةِ. أَوْ ثَبِتَ اِعْتِبَارُ جِنْسِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ:
كَجَوَازِ الْجَمْعِ فِي الْحَضْرِ لِلْمَطْرِ؛ قِيَاسًا عَلَى
السَّفَرِ بِجَامِعِ الْحَرَجِ؛ فَقَدْ اِعْتَبِرَ جِنْسُ
الْحَرَجِ فِي عَيْنِ رُخْصَةِ الْجَمْعِ. أَوْ فِي جِنْسِ
الْحُكْمِ: كإِثْبَاتِ الْقِصَاصِ بِالْمُثَقَّلِ؛ قِيَاسًا
عَلَى الْمُحَدِّدِ، بِجَامِعِ كَوْنِهِمَا جِنَايَةَ عَمْدٍ

عُدْوَانٍ؛ فَقَدْ اُعْتَبِرَ جِنْسُ الْجِنَايَةِ فِي جِنْسِ
الْقَصَاصِ. وَالْغَرِيبُ: مَا ثَبَتَ اِعْتِبَارُهُ بِمَجَرَّدِ
تَرْتُّبِ الْحُكْمِ عَلَى وَفْقِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ بِنَصٍّ وَلَا
إِجْمَاعٍ - اِعْتِبَارُ عَيْنِهِ وَلَا جِنْسِهِ فِي عَيْنِ الْحُكْمِ
وَلَا جِنْسِهِ: كَتَغْلِيلِ تَحْرِيمِ النَّيِّذِ بِالْإِسْكَارِ؛
فِيَّاسًا عَلَى الْخَمْرِ، عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ النَّصِّ بِأَنَّهُ
الْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ. وَالْمُرْسَلُ: مَا لَمْ
يَثْبُتْ اِعْتِبَارُهُ بِشَيْءٍ مِمَّا سَبَقَ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
أَنْسَامٍ: مُلَائِمٌ، وَغَرِيبٌ، وَمَلْغِيٌّ: فَالْمُلَائِمُ
الْمُرْسَلُ: مَا لَمْ يَشْهَدْ لَهُ أَصْلٌ مُعَيَّنٌ
بِالْاِعْتِبَارِ، لَكِنَّهُ مُطَابِقٌ لِبَعْضِ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ

الْجُمْلِيَّة: كَقَتْلِ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَرَسِّ بِهَمِّ عِنْدَ
الضَّرُورَةِ، وَكَقَتْلِ الزُّنْدِيقِ وَإِنْ أَظْهَرَ التَّوْبَةَ،
وَكَقَوْلِنَا: يَحْرُمُ النِّكَاحُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنِ
الْوَطْءِ مَنْ تَعَصَّى لِتَرْكِهِ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ. وَهَذَا
النَّوعُ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ؛
وَالْمَذْهَبُ اعْتِبَارُهُ. وَالْغَرِيبُ الْمُرْسَلُ: مَا لَا
نَظِيرَ لَهُ فِي الشَّرْعِ، لَكِنَّ الْعَقْلَ يَسْتَحْسِنُ
الْحُكْمَ لِأَجْلِهِ: كَأَنْ يُقَالَ فِي قِيَاسِ الْبَاتِّ
لِزَوْجَتِهِ فِي مَرَضِهِ الْمَخُوفِ لِيَلَّا تَرِثَ:
يُعَارِضُ بِنَقِيضِ قَاضِيهِ فُتَوَرَّثَ؛ قِيَاسًا عَلَى
الْقَاتِلِ عَمْدًا حَيْثُ عُوِرِضَ بِنَقِيضِ قَاضِيهِ

فَلَمْ يُورَثْ؛ بِجَامِعِ كَوْنِهِمَا فَعَلًا فِعْلًا مُحَرَّمًا
لِعَرَضِ فَاسِدٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّرْعِ أَنَّهُ
الْعِلَّةُ فِي الْقَاتِلِ وَلَا غَيْرِهِ. وَأَمَّا الْمَلْعِيُّ: فَهُوَ
مَا صَادَمَ النَّصَّ - وَإِنْ كَانَ لِجِنْسِهِ نَظِيرٌ فِي
الشَّرْعِ: كَأَيُّجَابِ الصَّوْمِ ابْتِدَاءً عَلَى الْمُظَاهِرِ
وَنَحْوِهِ؛ حَيْثُ هُوَ مِمَّنْ يَسْهَلُ عَلَيْهِ الْعِشْقُ
زِيَادَةً فِي زَجْرِهِ؛ فَإِنَّ جِنْسَ الرَّجْرِ مَقْصُودٌ فِي
الشَّرْعِ؛ لَكِنَّ النَّصَّ مَنَعَ اعْتِبَارَهُ هُنَا فَأُلْغِيَ.
وَهَذَانِ مُطَرِّحَانِ اتِّفَاقًا.

قِيلَ: وَمِنْ طُرُقِ الْعِلَّةِ - السَّبَبِ: وَهُوَ أَنْ
يُوهَمَ الْوَصْفُ الْمُنَاسِبَةَ بِأَنْ يَدُورَ مَعَهُ

الْحُكْمُ وَجُودًا وَعَدَمًا مَعَ التَّفَاتِ الشَّارِعِ
إِلَيْهِ: كَالْكَيْلِ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ عَلَى رَأْيٍ،
وَكَمَا يُقَالُ فِي تَطْهِيرِ النَّجَسِ: طَهَارَةٌ تُرَادُ لِلصَّلَاةِ؛
فَيَتَعَيَّنُ لَهَا الْمَاءُ: كَطَهَارَةِ الْحَدَثِ؛ بِجَامِعٍ
كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَهَارَةٌ تُرَادُ لِلصَّلَاةِ.

فصل: وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَذْكُرُ دَلِيلًا خَامِسًا،
وَهُوَ مَا لَيْسَ بِنَصٍّ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قِيَاسٍ
عِلَّةً. وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ: **الْأَوَّلُ:** تَلَازُمُ بَيْنِ
حُكْمَيْنِ مِنْ دُونِ تَعْيِينِ عِلَّةٍ: مِثْلُ: مَنْ صَحَّ
ظَهَارُهُ صَحَّ طَلَاقُهُ. **الثَّانِي:** الإِسْتِضْحَابُ:
وَهُوَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِي وَقْتٍ؛ لِثُبُوتِهِ قَبْلَهُ؛

لِفُقْدَانِ مَا يَصْلُحُ لِلتَّغْيِيرِ: كَقَوْلِ بَعْضِ
الشَّافِعِيِّ فِي الْمُتَمِّمِ يَرَى الْمَاءَ فِي صَلَاتِهِ:
يَسْتَمِرُّ فِيهَا اسْتِصْحَابًا لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ
وَجَبَ عَلَيْهِ الْمَضِيُّ فِيهَا قَبْلَ رُؤْيَةِ الْمَاءِ.
الثَّالِثُ: شَرَعُ مَنْ قَبْلَنَا؛ وَالْمُخْتَارُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الْبِعْتَةِ مُتَعَبَّدًا بِشَرْعٍ، وَأَنَّهُ بَعْدَهَا
مُتَعَبَّدٌ بِمَا لَمْ يُنْسَخْ مِنَ الشَّرَائِعِ؛ فَيَجِبُ عَلَيْنَا
الْأَخْذُ بِذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ فِي شَرِيعَتِنَا.
قِيلَ: وَمِنْهُ الْإِسْتِحْسَانُ: وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ دَلِيلٍ
يُقَابِلُ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ، وَقَدْ يَكُونُ ثُبُوتُهُ بِالْأَثَرِ،
وَبِالْإِجْمَاعِ، وَبِالضَّرُورَةِ، وَبِالْقِيَاسِ الْخَفِيِّ.

وَلَا يَتَحَقَّقُ اسْتِحْسَانٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الصَّحَابِيِّ فَاَلْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهُ
لَيْسَ بِحُجَّةٍ، وَقَوْلُهُ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ..»
الْحَبْرُ وَنَحْوُهُ؛ فَالْمُرَادُ بِهِ الْمُقَلِّدُونَ (1).

خَاتِمَةٌ: إِذَا عَدِمَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ عَمَلِ
بِدَلِيلِ الْعَقْلِ. وَالْمُخْتَارُ أَنَّ كُلَّ مَا يُسْتَفَعُ بِهِ مِنْ
دُونِ ضَرَرٍ عَاجِلٍ وَلَا آجِلٍ فَحُكْمُهُ الْإِبَاحَةُ
عَقْلًا. وَقِيلَ: بَلِ الْحَظْرُ. وَيَعْضُضُهُمْ تَوَقَّفُ.
وَالْحُجَّةُ لَنَا أَنَّا نَعْلَمُ حُسْنَ مَا ذَلِكَ حَالُهُ: كَعِلْمِنَا
بِحُسْنِ الْإِنْصَافِ، وَقُبْحِ الظُّلْمِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) بَلِ الْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ وَقَدْ نَاقَشْنَاهُ فِي الشَّرْحِ الْمُخْتَصَرِ.
(30)

الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ
الْمَنْطُوقُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ فِي مَحَلِّ
النُّطْقِ: فَإِنْ أَفَادَ مَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ فَتَصَّ،
وَدَلَّالَتْهُ قَطْعِيَّةٌ، وَإِلَّا فَظَاهِرٌ، وَدَلَّالَتْهُ ظَنِّيَّةٌ.
قِيلَ: وَمِنْهُ الْعَامُّ. ثُمَّ النَّصُّ (1): **إِمَّا صَرِيحٌ:**

(1) قَوْلُهُ: ثُمَّ النَّصُّ... إلخ يُوهِمُ أَنَّ الصَّرِيحَ وَعَیْرَ الصَّرِيحِ
مِنْ أَقْسَامِ النَّصِّ الْأَصْطِلَاجِيِّ الَّذِي هُوَ مُقَابِلُ الظَّاهِرِ،
وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَعَلَّ مُرَادَ صَاحِبِ الْمَثْنِ هُوَ الْخُرُوجُ
مِنَ الْإِشْكَالِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ ابْنُ الْحَاجِبِ؛ فَإِنَّهُ قَسَمَ
الْمَنْطُوقَ إِلَى: صَرِيحٍ، وَعَیْرٍ صَرِيحٍ، وَحَاصِلِ الْإِشْكَالِ:
أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ قَسَمَ اللَّفْظَ إِلَى: مَنْطُوقٍ، وَمَفْهُومٍ. ثُمَّ
قَسَمَ الْمَنْطُوقَ إِلَى: صَرِيحٍ: وَهُوَ مَا دَلَّالَتْهُ مُطَابَقَةٌ أَوْ
تَضْمُّنًا، وَعَیْرٍ صَرِيحٍ: وَهُوَ مَا دَلَّالَتْهُ بِالِاتِّزَامِ؛ وَلَيْسَ فِي
الْعُلُومِ إِلَّا الدَّلَالَاتُ الثَّلَاثُ: الْمُطَابَقَةُ، وَالتَّضْمُّنُ،
(31)

وَهُوَ مَا وُضِعَ لَهُ اللَّفْظُ بِخُصُوصِهِ، وَإِمَّا غَيْرُ
صَرِيحٍ: وَهُوَ مَا يَلْزَمُ عَنْهُ: فَإِنْ قُصِدَ وَتَوَقَّفَ
الصَّدَقُ أَوْ الصَّحَّةُ الْعَقْلِيَّةُ أَوْ الشَّرْعِيَّةُ عَلَيْهِ -
فَدَلَالَةٌ اقْتِضَاءً: مِثْلُ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْحَطَأُ
وَالنَّسِيَانُ»، ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: 82]، وَأَعْتَقَ
عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى الْإِلْفِ. وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ، وَاقْتَرَنَ
بِحُكْمٍ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِتَغْلِيلِهِ لَكَانَ بَعِيدًا - فَتَنِيهِ
نَصٌّ وَإِيمَاءٌ: نَحْوُ: «عَلَيْكَ الْكَفَّارَةُ» جَوَابًا

وَالِاتِّزَامُ، وَقَدْ اسْتَعْرَفَهَا بِقِسْمِي الْمُنْطَوِقِ؛ فَبَقِيَ
الْمَفْهُومُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِ الصَّرِيحِ؛ وَلِهَذَا قَالَ سَعْدُ
الِدِّينِ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى الْعُضْدِ 2/171: الْفَرْقُ بَيْنَ
الْمَفْهُومِ وَغَيْرِ الصَّرِيحِ مِنَ الْمُنْطَوِقِ - مَحَلُّ نَظَرٍ.
(32)

لِمَنْ قَالَ: جَامَعْتُ أَهْلِي فِي نَهَارِ رَمَضَانَ،
«إِنَّهَا لَيْسَتْ بِسَبْعٍ»، «أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ
بِمَاءٍ». وَإِنْ لَمْ يُقْصِدْ فِدْلَالَةَ إِشَارَةِ: **كَقَوْلِهِ ﷺ:**
«النِّسَاءُ نَاقِصَاتُ عَقْلِ وَدِينٍ»، قِيلَ: وَمَا نُقِصَانُ
دِينِهِنَّ؟، قَالَ: «تَمَكُّتُ إِحْدَاهُنَّ شَطْرَ دَهْرِهَا
لَا تُصَلِّيَ»؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بَيَانَ أَكْثَرِ الْحَيْضِ
وَأَقَلِّ الطُّهْرِ؛ وَلَكِنَّ الْمُبَالَغَةَ تَقْتَضِي ذَلِكَ.

فَصْلٌ: وَالْمَفْهُومُ: مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ لَا فِي
مَحَلِّ النُّطْقِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: **الْأَوَّلُ:** مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،
وَيُسَمَّى مَفْهُومَ الْمُوَافَقَةِ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مُوَافِقًا لِلْمَنْطُوقِ بِهِ فِي

الْحُكْمِ: فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْأُولَى فَهَوَ فَحَوَى
الْخِطَابِ: نَحْوُ: ﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٍّ﴾
[الإسراء:23]؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الضَّرْبِ
بِطَرِيقِ الْأُولَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَعْنَى الْأُولَى
فَهَوَ لَحْنُ الْخِطَابِ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ
يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ
[الأنفال:65]؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ ثَبَاتِ
الْوَاحِدِ لِلْعَشْرَةِ لَا بِطَرِيقِ الْأُولَى. وَالثَّانِي:
مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَيُسَمَّى مَفْهُومَ الْمُخَالَفَةِ: وَهُوَ
أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ مُخَالَفًا لِلْمَنْطُوقِ بِهِ
فِي الْحُكْمِ، وَيُسَمَّى دَلِيلَ الْخِطَابِ. وَهُوَ

أقسام: مفهوم اللَّقْبِ، وَهُوَ أضعفُها، والأخذُ
بِه قَلِيلٌ. ومفهومُ الصِّفَةِ، وَهُوَ أقوى، والأخذُ
بِه كَثِيرٌ. ومفهومُ الشَّرْطِ، وَهُوَ فوقَهُمَا،
والأخذُ بِهِ أَكْثَرُ. ومفهومُ الغَايَةِ، وَهُوَ أقوى
مِنْهَا. ومفهومُ العَدَدِ. ومفهومُ إِنَّمَا، وَقِيلَ: هُمَا
مَنْطوقانِ. وَشَرْطُ الأَخْذِ بِمفهومِ المُخَالَفَةِ
عَلَى القَوْلِ بِهِ- أَلَّا يُخْرَجَ مَخْرَجَ الأَغْلَبِ،
وَلَا لِسؤالِ، أَوْ حَادِثَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ⁽¹⁾، أَوْ تَقْدِيرِ
جَهَالَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ
المُذْكَورِ بِالذِّكْرِ.

(1) كلمة متجددة لا معنى لها، والله أعلم.
(35)

البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ
الحَقِيقَةُ: هِيَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيمَا وَضِعَتْ
لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ: وَهِيَ لُغَوِيَّةٌ، وَعُرْفِيَّةٌ
عَامَّةٌ، وَاصْطِلَاحِيَّةٌ، وَشَرْعِيَّةٌ، وَدِينِيَّةٌ. ثُمَّ إِنْ
تَعَدَّدَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى فَمُتَبَايِنَةٌ، وَإِنْ اتَّحَدَتْ
لَفْظًا وَمَعْنَى فَمُنْفَرِدَةٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ لَفْظًا
وَاتَّحَدَتْ مَعْنَى فَمُتْرَادِفَةٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ مَعْنَى
وَاتَّحَدَتْ لَفْظًا: فَإِنْ وُضِعَ اللَّفْظُ لِتِلْكَ الْمَعَانِي
بِاعْتِبَارِ أَمْرِ اشْتَرَكَتْ فِيهِ - فَمُشْكِكٌ إِنْ تَفَاوَتْ:
كَالْمَوْجُودِ لِلْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ، وَإِنْ لَمْ
تَتَفَاوَتْ فَمُتَّوَاطِئٌ، وَحَيْثُ: فَإِنْ اخْتَلَفَتْ

حَقَائِقُ تِلْكَ الْمَعَانِي فَهُوَ الْجِنْسُ: كَحَيَوَانٍ،
وَأَلَّا فَهُوَ النَّوْعُ: كَأِنْسَانٍ. وَبَعْضُهُمْ يَعْكُسُ.
وَإِنْ وُضِعَ اللَّفْظُ الْوَاحِدُ لِلْمَعَانِي الْمُتَعَدِّدَةِ لَا
بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ اشْتَرَكْتَ فِيهِ فَهُوَ الْمُشْتَرَكُ
الْلَّفْظِيُّ: كَعَيْنٍ: لِلجَارِحَةِ، وَالجَارِيَةِ.

فَصْلٌ: وَالْمَجَازُ: هُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ
فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ؛
لِعَلَّاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ. وَهُوَ تَوْعَانٍ: مُرْسَلٌ: كَالْيَدِ
لِلنَّعْمَةِ، وَالْعَيْنِ لِلرَّيْبَةِ. وَاسْتِعَارَةٌ: كَالْأَسَدِ
لِلرَّجُلِ الشُّجَاعِ، وَقَدْ يَكُونُ مُرَكَّبًا: كَمَا يُقَالُ
لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرٍ: أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ

أُخْرَى. وَقَدْ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ: مِثْلُ جَدِّ جَدُّهُ.
وَلَا سْتِيفَاءَ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ فَنُّ آخَرَ. وَإِذَا تَرَدَّدَ
الْكَلَامُ بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْإِشْتِرَاكِ مُجْمَلٌ عَلَى
الْمَجَازِ. وَيَتَمَيَّزُ الْمَجَازُ مِنَ الْحَقِيقَةِ: بِعَدَمِ
اطِّرَادِهِ، وَصِدْقِ نَفْيِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

الْأَمْرُ: قَوْلُ الْقَائِلِ لِغَيْرِهِ: **افْعَلْ**، أَوْ نَحْوَهُ
عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ؛ **مُرِيدًا** لِمَا تَنَاوَلَهُ. وَالْمُخْتَارُ
أَنَّهُ لِلْوَجُوبِ لُغَةً وَشَرْعًا؛ **لِمُبَادَرَةِ** الْعُقَلَاءِ إِلَى
ذَمِّ عِبْدٍ لَمْ يَمْتَثِلْ أَمْرَ سَيِّدِهِ؛ **وَلَا سْتِدْلَالَ**
السَّلَفِ بِظَوَاهِرِ الْأَوَامِرِ عَلَى الْوَجُوبِ. وَقَدْ تَرَدَّدَ

صِيغَتُهُ: لِلنَّدْبِ، وَالْإِبَاحَةِ، وَالتَّهْدِيدِ، وَغَيْرِهَا
مَجَازًا. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَرَّةِ، وَلَا
عَلَى التَّكَرَّرِ، وَلَا الْفَوْرِ، وَلَا التَّرَاحِي؛ وَإِنَّمَا
يُزَجُّ فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَرَائِنِ. وَأَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ
الْقَضَاءُ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِدَلِيلٍ آخَرَ. وَتَكَرُّرُهُ
بِحَرْفِ الْعَطْفِ يَقْتَضِي تَكَرَّرَ الْمَأْمُورِ بِهِ اتِّفَاقًا.
وَكَذَا بغيرِ عَطْفٍ عَلَى الْمُخْتَارِ، إِلَّا لِقَرِينَةٍ مِنْ
تَعْرِيفٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَإِذَا وَرَدَ الْأَمْرُ مُطْلَقًا غَيْرَ
مَشْرُوطٍ - وَجَبَ تَحْصِيلُ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَتَحْصِيلُ
مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ حَيْثُ كَانَ مَقْدُورًا لِلْمَأْمُورِ.
وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ نَهْيًا عَنِ

ضِدِّهِ، وَلَا الْعَكْسَ.

فَصْلٌ: وَالنَّهْيُ: قَوْلُ الْقَائِلِ لِعَيْرِهِ: لَا تَفْعَلْ أَوْ نَحْوَهُ، عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ؛ كَارَهَا لِمَا تَنَاوَلَهُ النَّهْيُ. وَيَقْتَضِي مُطْلَقَهُ الدَّوَامَ لَا مُقَيَّدَهُ. وَيَدُلُّ عَلَى قُبْحِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ لَا فَسَادِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ فِيهِمَا.

الْبَابُ السَّادِسُ:

فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالْإِطْلَاقِ وَالتَّضْيِيدِ
الْعَامُّ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْرَقُ لِمَا يَصْلُحُ لَهُ مِنْ
دُونِ تَعْيِينِ مَدْلُولِهِ وَلَا عَدَدِهِ، وَالْخَاصُّ بِخِلَافِهِ:
والتَّخْصِيصُ إِخْرَاجُ بَعْضِ مَا تَنَاوَلَهُ الْعَامُّ.

وَالْفَاطَةُ الْعُمُومُ: كُلُّ، وَجَمِيعٌ، وَأَسْمَاءُ
الِاسْتِنْفَاهِ وَالشَّرْطِ، وَالنَّكَرَةُ الْمُنْفِيَّةُ، وَالْجَمْعُ
الْمُضَافُ، وَالْمَوْصُولُ الْجِنْسِيُّ، وَالْمَعْرَفُ
بِلَامِ الْجِنْسِ: مُفْرَدًا أَوْ جَمْعًا. وَالْمُخْتَارُ: أَنَّ
الْمُتَكَلِّمَ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ خِطَابِهِ. وَأَنَّ مَجِيءَ
الْعَامِّ لِلْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ لَا يُبْطِلُ عُمُومَهُ. وَأَنَّ
نَحْوَ لَا أَكَلْتُ عَامٌّ فِي الْمَأْكُولَاتِ؛ فَيَصِحُّ
تَخْصِيصُهُ. وَأَنَّهُ يَحْرُمُ الْعَمَلُ بِالْعَامِّ قَبْلَ
الْبَحْثِ عَنِ مُخْصِّصِهِ، وَيَكْفِي الْمَطَّلِعَ ظَنُّ
عَدَمِهِ. وَأَنَّ مِثْلَ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ لَا يَدْخُلُ
فِيهِ مَنْ سَيُوجَدُ إِلَّا بِدَلِيلٍ آخَرَ. وَأَنَّ دُخُولَ

النَّسَاءِ فِي عُمُومِ ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ أَوْ نَحْوِهِ
- بِتَقْلِ الشَّرْعِ، أَوْ بِالتَّغْلِيْبِ. وَأَنَّ ذِكْرَ حُكْمٍ
لِجُمْلَةٍ لَا يَحْصُّهُ ذِكْرُهُ [مَرَّةً أُخْرَى]
لِبَعْضِهَا، وَكَذَا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَى بَعْضِ الْعَامِّ؛
إِذْ لَا تَنَافِي بَيْنَ ذَلِكَ فِي الصُّورَتَيْنِ.

وَالْمَخْصُصُ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ: فَالْمُتَّصِلُ
[خَمْسَةُ أَقْسَامٍ]: الإِسْتِثْنَاءُ، وَالشَّرْطُ، وَالصِّفَةُ،
وَالْعَايَةُ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ. **وَالْمُخْتَارُ** أَنَّهُ لَا يَصِحُّ
تَرَاجُحِي الإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا قَدَرَ تَنْفُسٍ، أَوْ بَلَعِ رَيْقٍ.
وَأَنَّهُ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ الْأَكْثَرِ. **وَأَنَّهُ** مِنَ النَّفْيِ إِبْتِاطٌ،
وَالْعَكْسُ. **وَأَنَّهُ** بَعْدَ الْجُمْلِ الْمُتَعَاظِفَةِ يُعْوَدُ

إِلَى جَمِيعِهَا إِلَّا لِقَرِينَةٍ. وَأَمَّا الْمُنْفَصِلُ: فَهُوَ
الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَالْقِيَاسُ، وَالْعَقْلُ،
وَالْمُفْهُومُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَصِحُّ
تَخْصِيصُ كُلِّ مِنْ: الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ بِمِثْلِهِ
وَبِسَائِرِهَا، وَالْمُتَوَاتِرِ بِالْأَحَادِيثِ. وَالْمُخْتَارُ
أَنَّهُ لَا يُقْصَرُ الْعُمُومُ عَلَى سَبَبِهِ، وَلَا يُخَصَّصُ
الْعَامُّ بِمَذْهَبِ رَاوِيهِ، وَلَا بِالْعَادَةِ، وَلَا بِتَقْدِيرِ
مَا أُضْمِرَ فِي الْمَعْطُوفِ مَعَ الْعَامِّ الْمَعْطُوفِ
عَلَيْهِ. وَأَنَّ الْعَامَّ بَعْدَ تَخْصِيصِهِ لَا يَصِيرُ
مَجَازًا فِيمَا بَقِيَ، بَلْ حَقِيقَةً. وَأَنَّهُ يَصِحُّ
تَخْصِيصُ الْخَبَرِ. وَلَا يَصِحُّ تَعَارُضُ عُمُومَيْنِ

فِي قَطْعِيٍّ، وَيَصِحُّ فِي الْعَامِّ وَالْخَاصِّ؛ فَيُعْمَلُ
بِالْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا، فَإِنْ جُهِلَ التَّأْرِيخُ اطَّرَحَا.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعْمَلُ بِالْخَاصِّ فِيمَا تَنَاوَلَهُ،
وَبِالْعَامِّ فِيمَا عَدَاهُ: تَقَدَّمَ الْخَاصُّ، أَمْ تَأَخَّرَ، أَمْ
جُهِلَ التَّأْرِيخُ؛ لِيَحْضَلَ الْعَمَلُ بِهِمَا.

فَصْلٌ: وَالْمُطْلَقُ: مَا دَلَّ عَلَى شَائِعٍ فِي
جِنْسِهِ. وَالْمُقَيَّدُ بِخِلَافِهِ⁽¹⁾؛ وَهُمَا كَالْعَامِّ
وَالْخَاصِّ. وَإِذَا وَرَدَا فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ حُكْمٌ
بِالتَّقْيِيدِ إِجْمَاعًا، لَا فِي حُكْمَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ مِنْ

(1) فِي كَافِلِ لِقْمَانَ 360: الْمُطْلَقُ: مَا دَلَّ عَلَى مَا هِيَ مَجْرَدَةٌ،

وَالْمُقَيَّدُ: مَا دَلَّ عَلَيْهَا مَعَ زِيَادَةِ قَيْدٍ.
(44)

جُنُسَيْنِ اتَّفَاقًا، إِلَّا قِيَاسًا، وَلَا حَيْثُ اخْتَلَفَ
السَّبَبُ وَاتَّحَدَ الْجِنْسُ عَلَى الْمُخْتَارِ.

البَابُ السَّابِعُ:

فِي الْمُجْمَلِ، وَالْمُبَيَّنِ، وَالظَّاهِرِ، وَالْمُؤَوَّلِ
الْمُجْمَلُ: مَا لَا يُفْهَمُ الْمَرَادُ بِهِ تَفْصِيلًا.
وَالْمُبَيَّنُ: مُقَابِلُهُ. وَالْبَيَانُ هُنَا: مَا يُبَيِّنُ بِهِ الْمَرَادُ
بِالْخِطَابِ الْمُجْمَلِ. وَيَصِحُّ الْبَيَانُ بِكُلِّ مَنْ
الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ. وَلَا يَلْزَمُ شُهْرَةُ الْبَيَانِ كَشُهْرَةِ
الْمُبَيَّنِ. وَيَصِحُّ التَّعَلُّقُ فِي حُسْنِ الشَّيْءِ
بِالْمَدْحِ؛ إِذْ هُوَ كَالْحَتِّ، وَفِي قُبْحِهِ بِالذَّمِّ؛ إِذْ
هُوَ آكِدٌ مِنَ النَّهْيِ. وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ لَا إِجْمَالَ فِي

الْجَمْعُ الْمُنْكَرُ؛ إِذْ يُحْمَلُ عَلَى الْأَقْلِ، وَلَا فِي
تَحْرِيمِ الْأَعْيَانِ؛ إِذْ يُحْمَلُ عَلَى الْمُعْتَادِ، وَلَا
فِي الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ، وَلَا فِي نَحْوِ: «لَا صَلَاةَ
إِلَّا بِطُهُورٍ»، وَ«الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، وَ«رُفِعَ
عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ». وَأَنَّهُ يَجُوزُ تَأْخِيرُ
التَّبْلِيغِ؛ إِذِ الْقَصْدُ الْمَصْلِحَةُ. وَلَا يَجُوزُ
تَأْخِيرُ الْبَيَانِ وَلَا التَّخْصِصِ عَنْ وَقْتِ
الْحَاجَةِ إِجْمَاعًا؛ إِذْ يَلْزَمُ التَّكْلِيفُ بِمَا لَا يُعْلَمُ،
فَأَمَّا عَنْ وَقْتِ الْخُطَابِ؛ فَالْمُخْتَارُ جَوَازُ
ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ وَعَلَى السَّامِعِ الْبَحْثُ.
وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْأَخْبَارِ.

[فَصْلٌ]: وَالظَّاهِرُ: قَدْ يُطْلَقُ عَلَى مَا يُقَابِلُ النَّصَّ، وَعَلَى مَا يُقَابِلُ الْمُجْمَلَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ. وَالْمُؤَوَّلُ: مَا يُرَادُ بِهِ خِلَافُ ظَاهِرِهِ. وَالتَّأْوِيلُ: صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ حَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ، أَوْ قَصْرُهُ عَلَى بَعْضِ مَدْلُولاتِهِ؛ لِقَرِيبَتِهِ اقْتِصَاصَهُمَا، وَقَدْ يَكُونُ: قَرِيبًا؛ فَيَكْفِي فِيهِ أَذْنَى مُرَجِّحٍ، وَبَعِيدًا؛ فَيَحْتَاجُ إِلَى أَقْوَى، وَمُتَعَسِّفًا؛ فَلَا يُقْبَلُ.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي النَّسْخِ

هُوَ إِزَالَةُ مِثْلِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِطَرِيقِ شَرْعِيٍّ مَعَ تَرَاحٍ بَيْنَهُمَا؛ وَالْمُخْتَارُ جَوَازُهُ وَإِنْ لَمْ يَقَعِ الإِشْعَارُ بِهِ أَوْلًا، وَنَسْخُ مَا قُبِدَ

بِالتَّأْيِيدِ، وَلِئِكَ غَيْرِ بَدَلٍ، وَالْأَخْفُ بِالْأَشَقِّ
كَالْعَكْسِ، وَالتَّلَاوَةُ وَالْحُكْمُ جَمِيعًا، وَأَحَدُهُمَا
دُونَ الْآخَرِ، وَمَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ مَعَ أَصْلِهِ،
وَأَصْلُهُ دُونَهُ، وَكَذَا الْعَكْسُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَحَوَى.
وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الشَّيْءِ قَبْلَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ.
وَالزِّيَادَةُ عَلَى الْعِبَادَةِ نَسْخٌ لَهَا إِنْ لَمْ يَجُزِ
الْمَزِيدُ عَلَيْهِ مِنْ دُونِهَا. وَالنَّقْصُ مِنْهَا نَسْخٌ
لِلسَّاقِطِ اتِّفَاقًا، لَا لِلْجَمِيعِ عَلَى الْمُحْتَارِ. وَلَا
يَصِحُّ نَسْخُ الْإِجْمَاعِ وَلَا الْقِيَاسِ إِجْمَاعًا (1)،

(1) بَلَن الطَّرْفَانِ مَحَلُّ نَزَاعٍ: فَقَدْ ذَهَبَ أَبُو الْحُسَيْنِ
الطَّبْرِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ، وَفَخَّرَ السِّدِّيُّ
الْبَزْدَوِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَصِحُّ نَسْخُ الْإِجْمَاعِ. يَنْظُرُ الْإِحْكَامُ
(48)

وَلَا النَّسْخُ بِهِمَا عَلَى الْمُخْتَارِ، وَلَا مُتَوَاتِرٍ بِأَحَادٍ.
وَطَرِيقُنَا إِلَى الْعِلْمِ بِالنَّسْخِ: إِمَّا النَّصُّ مِنْ
النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِنْ أَهْلِ الْإِجْمَاعِ: صَرِيحًا، أَوْ
غَيْرَ صَرِيحٍ. وَإِمَّا أَمَارَةً قَوِيَّةً: كَتَعَارُضِ
الْخَبَرَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ مَعَ مَعْرِفَةِ الْمُتَأَخَّرِ:

للآمدي 145/3، والتلويح 42/2، ونهاية الوصول
2371/6، والفصول اللؤلؤية ص 236. **أَمَّا نَسْخُ**
الْقِيَاسِ فَقِيلَ: يَجُوزُ مُطْلَقًا، وَقَالَ الْقَاضِي فِي بَعْضِ
أَقْوَالِهِ: يَجُوزُ إِذَا كَانَ ظَنِّيًّا. وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى ابْنُ
حَمْرَةَ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ، وَالرَّازِيُّ: يَجُوزُ فِي حَيَاتِهِ ﷺ،
بِنَصِّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ أَقْوَى لَا بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ،
وَفَصَّلَ ابْنُ الْحَاجِبِ. يَنْظُرُ: مَخْتَصِرٌ مَتَهَى ابْنِ
الْحَاجِبِ 1014/2، وَابْنُ حَابِسٍ 319، وَالطَّبْرِيُّ 254،
وَمِنْهَاجِ الْأَصُولِ 454، وَالْإِحْكَامِ لِلْآمَدِيِّ 148/3.

بِنَقْلِ، أَوْ قَرِيبَةٍ قَوِيَّةٍ: كَعَزَاةٍ، أَوْ حَالَةٍ؛ فَيَعْمَلُ
بِذَلِكَ فِي الْمَظْنُونِ فَقَطَّ عَلَى الْمُخْتَارِ.

الْبَابُ التَّاسِعُ: فِي الْاجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ

الْاجْتِهَادُ: اسْتِفْرَاغُ الْفَقِيهِ الْوُسْعَ فِي
تَحْصِيلِ ظَنٍّ بِحُكْمٍ شَرْعِيٍّ. وَالْفَقِيهُ: مَنْ
يَتِمَّكُنُ مِنْ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ
أَدِلَّتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ؛ وَإِنَّمَا يَتِمَّكُنُ مِنْ ذَلِكَ مَنْ
حَصَلَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيهِ: مِنْ عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ،
وَالْأُصُولِ، وَالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَمَسَائِلِ
الْإِجْمَاعِ؛ وَالْمُخْتَارُ جَوَازُ تَعَبُّدِ النَّبِيِّ ﷺ
بِالْاجْتِهَادِ عَقْلًا، وَأَنَّهُ لَا قَطْعَ بِوُقُوعِ ذَلِكَ

وَلَا انْتِفَائِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي غَيْبِيهِ وَحَضْرَتِهِ،
وَأَنَّ الْحَقَّ فِي الْقَطْعِيَّاتِ مَعَ وَاحِدٍ، وَالْمُخَالَفُ
مُحْطَىٰ آئِمٍّ. وَأَمَّا الظَّنُّ الْعَمَلِيَّةُ فَكُلُّ مُجْتَهِدٍ
فِيهَا مُصِيبٌ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الْمُجْتَهِدُ تَكَرُّرُ
النَّظَرِ لِتَكَرُّرِ الْحَادِثَةِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ
الْبَحْثُ عَنِ النَّاسِخِ وَالْمَخْصِصِ حَتَّىٰ يَعْلَمَ
أَوْ يَظُنَّ عَدَمَهُمَا، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُ غَيْرِهِ
مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْاجْتِهَادِ، وَلَوْ أَعْلَمَ مِنْهُ، وَلَوْ
صَحَابِيًّا، وَلَوْ فِيمَا يَخْصُّهُ، وَيَحْرُمُ بَعْدَ أَنْ
اجْتَهَدَ اتِّفَاقًا. وَإِذَا تَعَارَضَتِ الْأَمَارَاتُ رَجَعَ
إِلَى التَّرْجِيحِ، فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ رُجْحَانٌ: فَيُقِيلُ:

يُخَيَّرُ، وَقِيلَ: يُقَلَّدُ أَعْلَمَ مِنْهُ، وَقِيلَ: يَرْجِعُ إِلَى
حُكْمِ الْعَقْلِ. وَلَا يَصِحُّ لِمُجْتَهِدٍ قَوْلَانِ مُتَنَاقِضَانِ
فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ؛ وَمَا يُحْكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ رحمته الله
مُتَأَوَّلٌ. وَيُعْرَفُ مَذْهَبُ الْمُجْتَهِدِ: بِنُصْبِهِ الصَّرِيحِ،
وَبِالْعُمُومِ الشَّامِلِ مِنْ كَلَامِهِ، وَبِمَمَّا ثَلَّةِ مَا
نَصَّ عَلَيْهِ، وَبِتَعْلِيلِهِ بِعِلَّةٍ تُوجَدُ فِي غَيْرِ مَا
نَصَّ عَلَيْهِ - وَإِنْ كَانَ يَرَى جَوَازَ تَخْصِيصِ
الْعِلَّةِ. وَإِذَا رَجَعَ عَنِ اجْتِهَادٍ وَجَبَ عَلَيْهِ إِبْدَانُ
مُقَلِّدِهِ. وَفِي جَوَازِ تَجَرُّؤِ الاجْتِهَادِ خِلَافٌ.

فَصْلٌ: وَالتَّقْلِيدُ: اتِّبَاعُ قَوْلِ الْغَيْرِ مِنْ دُونِ
حُجَّةٍ، وَلَا شُبْهَةٍ. وَلَا يُجُوزُ التَّقْلِيدُ: فِي

الأُصُول، وَلَا فِي الْعِلْمِيَّاتِ، وَلَا فِيمَا يَرْتَبُّ
عَلَيْهَا. وَيَجِبُ فِي الْعَمَلِيَّةِ الْمَحْضَةِ الظَّنِّيَّةِ
وَالْقَطْعِيَّةِ عَلَى غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ. وَعَلَى الْمُقَلِّدِ
الْبَحْثُ عَنْ كَمَالِ مَنْ يُقَلِّدُهُ: فِي عِلْمِهِ،
وَعَدَالَتِهِ. وَيَكْفِيهِ انْتِصَابُهُ لِلْفَنِّيَا فِي بَلَدٍ مُحَقِّقٌ
لَا يُجِيزُ تَقْلِيدَ كَافِرِ التَّأْوِيلِ وَفَاسِقِهِ. وَيَتَحَرَّى
الْأَكْمَلَ إِنْ أَمَكَّنَهُ. وَالْحَقُّ أَوْلَى مِنَ الْمَيِّتِ،
وَالْأَعْلَمُ مِنَ الْأَوْرَعِ، وَالْأَيُّمَةُ الْمَشْهُورُونَ
أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِمْ. وَالتَّزَامُ مَذْهَبُ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ
أَوْلَى اتِّفَاقًا، وَفِي وُجُوبِهِ خِلَافٌ. وَيَعْدُ التَّزَامُ
مَذْهَبُ مُجْتَهِدٍ: جُمْلَةً، أَوْ فِي حُكْمٍ مُعَيَّنٍ-

يَحْرُمُ الْإِنْتِقَالَ بِحَسَبِ ذَلِكَ عَلَى الْمُخْتَارِ،
إِلَّا إِلَى تَرْجِيحِ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلتَّرْجِيحِ.
وَيَصِيرُ مُلْتَزِمًا بِالنِّيَّةِ، وَقِيلَ: مَعَ لَفْظِ أَوْ عَمَلٍ،
وَقِيلَ: بِالْعَمَلِ وَحْدَهُ، وَقِيلَ: بِالشُّرُوعِ فِي
الْعَمَلِ، وَقِيلَ: بِاعْتِقَادِ صِحَّةِ قَوْلِهِ، وَقِيلَ:
بِمُجَرَّدِ سُؤَالِهِ، وَاخْتَلَفَ فِي جَوَازِ تَقْلِيدِ إِمَامَيْنِ
فَصَاعِدًا. وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ قَوْلَيْنِ فِي حُكْمٍ عَلَى وَجْهِ
لَا يَقُولُ بِهِ أَيُّ الْقَائِلَيْنِ. وَيَجُوزُ لِعَيْرِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ
يُنْتَبِئَ بِمَذْهَبِ مُجْتَهِدٍ: حِكَايَةً مُطْلَقًا، وَتَخْرِيْجًا-
إِنْ كَانَ مُطْلَعًا عَلَى الْمَأْخِذِ، أَهْلًا لِلنَّظَرِ. وَإِذَا
اخْتَلَفَ الْمُفْتُونَ عَلَى الْمُسْتَفْتِيِ غَيْرِ الْمُلتَزِمِ:

قِيلَ: يَأْخُذُ بِأَوَّلِ فُتْيَا، وَقِيلَ: بِمَا ظَنَّهُ الْأَصَحَّ،
وَقِيلَ: يُخَيِّرُ، وَقِيلَ: يَأْخُذُ بِالْأَخْفِ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى،
وَبِالْأَشَدِّ فِي حَقِّ الْعِبَادِ، وَقِيلَ: يُخَيِّرُ فِي حَقِّ
اللَّهِ تَعَالَى، وَيَعْمَلُ فِي حَقِّ الْعِبَادِ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ.
وَمَنْ لَا يَعْقِلُ مَعْنَى التَّقْلِيدِ لِفَرْطِ عَامِّيَّتِهِ؛
فَالْأَقْرَبُ صِحَّةُ مَا فَعَلَهُ مُعْتَقِدًا لِجَوَازِهِ مَا لَمْ
يَخْرِقِ الْإِجْمَاعَ، وَيُعَامَلُ⁽¹⁾ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ

(1) في الطبري وحابس ومنظومة الأمير: «وَيُقْتَلِي»، والذي
تفيدة لفظة «يُقْتَلِي» أن ذلك قبل أن يفعل العامي الفعل،
ولفظة «يُعَامَلُ» تقتضي أنه قد فعل الفعل؛ فيعامل
بمذهب أهل جهته أو أقرب جهة إليها، وهي تناسب ما
سبق من قوله: فالأقرب صحة ما فعله، وذلك نحو: أن
يكون العامي في جهة علماء الحنفية؛ وتزوج بغير ولي؛
(55)

بِمَذْهَبِ عُلَمَاءِ جِهَتِهِ، ثُمَّ أَقْرَبِ جِهَةٍ إِلَيْهَا.

الباب العاشر: في الترجيح

وَهُوَ اقْتِرَانُ الْأَمَارَةِ بِمَا تَقْوَى بِهِ عَلَى
مُعَارَضَتِهَا؛ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا؛ لِلقَطْعِ عَنِ
السَّلَفِ بِإِثَارِ الْأَرْجَحِ. وَلَا تَعَارُضَ إِلَّا بَيْنَ
ظَنِّيَيْنِ: نَقْلِيَيْنِ، أَوْ عَقْلِيَيْنِ، أَوْ مُخْتَلِفَيْنِ.
فَيُرْجَحُ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ: لِكثْرَةِ
رُؤَاتِهِ، وَبِكَوْنِهِ أَعْلَمَ بِمَا يَرَوِيهِ، وَبِقُوَّتِهِ،
وَضَبْطِهِ، وَكَوْنِهِ الْمُبَاشِرِ، أَوْ صَاحِبِ الْقِصَّةِ،

فإنه لا يُقَامُ عليه الحدُّ؛ حملاً له على مذهب الحنفية، ولا
يحكم بفساد النكاح. وإن كان من جهة الزيدية فإنه يقام
عليه الحد، ويحكم بفساد نكاحه.

أَوْ مُشَافِهَا، أَوْ أَقْرَبَ مَكَانًا، أَوْ مِنْ أَكْبَرِ
الصَّحَابَةِ، أَوْ مُتَقَدِّمِ الْإِسْلَامِ، أَوْ مَشْهُورِ
النَّسَبِ، أَوْ غَيْرَ مُلْتَمَسِ بِمُضَعَّفٍ، وَيَتَحَمَّلُهُ
بِالْعَا، وَيَكْثَرَةُ الْمُزَكِّينَ أَوْ أَعْدَلِيَّتِهِمْ، وَيَكُونُهُ
عُرْفَ أَنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ عَدْلِ فِي
الْمُرْسَلِينَ. وَيُرْجَعُ الْخَبْرُ الصَّرِيحُ عَلَى
الْحُكْمِ، وَالْحُكْمُ عَلَى الْعَمَلِ، قِيلَ: وَالْمُسْتَدُّ
عَلَى الْمُرْسَلِ، وَقِيلَ: الْعَكْسُ، وَقِيلَ: سَوَاءٌ.
وَيُرْجَعُ الْمَشْهُورُ، وَمُرْسَلُ التَّابِعِيِّ، وَمِثْلُ
الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَلَى غَيْرِهِمَا. وَيُرْجَعُ النَّهْيُ
عَلَى الْأَمْرِ، وَالْأَمْرُ عَلَى الْإِبَاحَةِ، وَالْأَقْلُ

اِحْتِمَالًا عَلَى الْأَكْثَرِ، وَالْحَقِيقَةُ عَلَى الْمَجَازِ،
وَالْمَجَازُ عَلَى الْمُشْتَرِكِ، وَالْأَقْرَبُ مِنَ الْمَجَازَيْنِ
عَلَى الْأَبْعَدِ، وَالنَّصُّ الصَّرِيحُ عَلَى غَيْرِ الصَّرِيحِ،
وَالْخَاصُّ عَلَى الْعَامِّ، وَتَخْصِصُ الْعَامِّ عَلَى
تَأْوِيلِ الْخَاصِّ، وَالْعَامُّ الَّذِي لَمْ يُخَصَّصْ
عَلَى الَّذِي خُصَّصَ، وَالْعَامُّ الشَّرْطِيُّ عَلَى
التَّكْرَةِ الْمُنْفِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَمَا، وَمَنْ، وَالْجَمْعُ
الْمُعَرَّفُ بِاللَّامِ عَلَى الْجِنْسِ الْمُعَرَّفِ بِهِ.
وَمُرَجَّحُ الْوُجُوبِ عَلَى النَّدْبِ، وَالْإِثْبَاتُ عَلَى
النَّفْيِ، وَالذَّارِيُّ لِلْحَدِّ عَلَى الْمُوجِبِ لَهُ،
وَالْمُوجِبُ لِلطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ عَلَى الْآخَرِ.

وَيُرْجَحُ الْخَبْرُ أَيْضًا؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِذَلِيلِ آخَرَ، أَوْ
لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، أَوْ لِلْخُلَفَاءِ، أَوْ لِلْأَعْلَمِ،
وَيَتَفَسَّرُ رَأْيُهُ، وَيَقْرِنُهُ تَأْخُرُهُ، وَيَمُؤَقَّتُهُ
لِلْقِيَاسِ. وَيُرْجَحُ أَحَدُ الْقِيَاسَيْنِ عَلَى الْآخَرَ
يَكُونُ حُكْمُ أَصْلِهِ قَطْعِيًّا، أَوْ دَلِيلُهُ أَقْوَى، أَوْ
لَمْ يُنْسَخْ بِاتِّفَاقٍ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَقْوَى؛ لِقُوَّةِ
طَرِيقِ وُجُودِهَا فِي الْأَصْلِ، أَوْ طَرِيقِ كَوْنِهَا
عِلَّةً، أَوْ بِأَنَّ تَصَحُّبَهَا عِلَّةً أُخْرَى تُقَوِّئُهَا، أَوْ
يَكُونُ حُكْمُهَا حَظْرًا أَوْ وُجُوبًا دُونَ
مُعَارِضَتِهَا، أَوْ بِأَنَّ تَشْهَدَ لَهَا الْأُصُولُ، أَوْ
تَكُونُ أَكْثَرَ اطِّرَادًا، أَوْ مُتَزَعَةً مِنْ أُصُولٍ

كثيرة، أو يُعلَّل بها الصحابيُّ أو أكثرُ
الصحابة. ويُرجَّح الوصفُ الحقيقيُّ على
غيره، والتَّبوتُ على العدميِّ، والباعثةُ على
الأمارَةِ، والمُطرِدَةُ المُنعكسةُ على خلافها،
والمُطرِدَةُ فَقَطْ على المُنعكسةِ فَقَطْ، والسَّبْرُ
على المُناسِبةِ، والمُناسِبةُ على السَّببِ. ويُرجَّحُ
بِالْقَطْعِ بوجُودِ العِلَّةِ في الفِرْعِ، وَبِكونِ حُكْمِ
الفِرْعِ ثابِتًا بالنَّصِّ في الجُمْلَةِ، وَبِمُشارَكِتهِ في
عَيْنِ الحُكْمِ وَعَيْنِ عِلَّتِهِ - على الثَّلَاثَةِ الأُخْرِ،
وَفِي عَيْنِ أَحَدِهِمَا وَجِنْسِ الأُخْرِ [على ما
المشاركة فيه] في الجِنْسَيْنِ، وَفِي عَيْنِ العِلَّةِ مَعَ

جِنْسِ الْحُكْمِ عَلَى الْعَكْسِ.
وَوُجُوهَ التَّرْجِيحِ لَا تَنْحَصِرُ، وَلَكِنْ يَحْفَى
اعْتِبَارُهَا مَعَ تَوْفِيقِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

خَاتِمَةٌ فِي الْحُدُودِ

وَالْحُدُّ: مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ غَيْرِهِ: وَهُوَ
لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ: **فَاللَّفْظِيُّ:** كَشَفُ لَفْظِ بِلَفْظِ
أَجَلٍ مِنْهُ مُرَادِفٍ لَهُ. **وَالْمَعْنَوِيُّ:** حَقِيقِيٌّ،
وَرَسْمِيٌّ، وَكِلَاهُمَا تَامٌّ، وَنَاقِصٌ؛ **فَالْحَقِيقِيُّ**
التَّامُّ: مَا رُكِّبَ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ، وَفَضْلِهِ
الْقَرِيبَيْنِ: كَحَيَوَانَ نَاطِقٍ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ.
وَالْحَقِيقِيُّ النَّاقِصُ: مَا كَانَ بِالْفَضْلِ وَحْدَهُ:

كَتَاطِقٍ، أَوْ مَعَ جِنْسِهِ الْبَعِيدِ: كَجِسْمِ نَاطِقٍ.
وَالرَّسْمِيُّ التَّامُّ: مَا كَانَ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ
وَالْخَاصَّةِ: كَحَيَوَانٍ صَاحِكٍ. وَالرَّسْمِيُّ
النَّاقِصُ: مَا كَانَ بِالْخَاصَّةِ وَحَدَهَا: كَصَاحِكٍ،
أَوْ مَعَ الْجِنْسِ الْبَعِيدِ: كَجِسْمِ صَاحِكٍ، أَوْ
بِالْعَرَضِيَّاتِ الَّتِي تَخْتَصُّ جُمْلَتَهَا بِحَقِيقَةٍ
وَاحِدَةٍ: كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: مَا شِ
عَلَى قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الْأَظْفَارِ، بَادِي الْبَشْرَةِ،
مُسْتَوِي الْقَامَةِ، صَاحِكٌ بِالطَّبْعِ. وَيَجِبُ
الِإِحْتِرَازُ فِي الْحُدُودِ: عَنِ تَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِمَا
يُسَاوِيهِ فِي الْجَلَاءِ وَالْحَفَاءِ، وَتَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِمَا

لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ: بِمَرْتَبَةٍ أَوْ مَرَاتِبَ. وَعَنِ
اسْتِعْمَالِ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُخَاطَبِ.
وَتُرْجَعُ بَعْضُ الْخُذُودِ السَّمْعِيَّةِ عَلَى بَعْضِ:
يَكُونُ أَلْفَاظُهُ أَصْرَحَ، أَوْ الْمَعْرَفِ فِيهِ أَعْرَفَ،
وَيَعْمُومُهُ، وَيَمُؤَاَفَقَتِهِ النَّقْلُ: السَّمْعِيَّ، أَوْ
اللُّغَوِيَّ، وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، أَوْ الْخُلَفَاءُ
الْأَرْبَعَةَ، أَوْ الْعُلَمَاءَ، أَوْ بَعْضِهِمْ، وَيَتَقَرَّبُ
حُكْمَ الْحَظَرِ، أَوْ حُكْمَ النَّقْيِ، وَيَدْرَأُ الْحَدَّ-
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَعُزُّبُ عَمَّنْ لَهُ طَبَعٌ سَلِيمٌ،
وَفَهْمٌ غَيْرٌ سَقِيمٌ، وَتَوْفِيقٌ مِنَ الْفَتَّاحِ الْعَلِيمِ،
وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَلَا

حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى
اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ أَفْضَلَ
الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، آمِينَ.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ.

د. المُرْتَضَى بن زَيْد المَحْطُورِيُّ الحَسَنِيُّ

تمت المقابلة ظهر الخميس

27/ رجب/ 1433 هـ - 17/ 6/ 2012 م

الفهرس

5.....	البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَوَابِعِهَا
7	البَابُ الثَّانِي: فِي الْأَدَلَّةِ
8	فَصْلٌ: والأدلة الشرعية
9	فَصْلٌ: والسنة
15.....	فَصْلٌ: والإجماع
18.....	فَصْلٌ: والقياس
28	فَصْلٌ: ذكر دليل خامس
31.....	البَابُ الثَّلَاثُ: فِي الْمُنْطَوِقِ وَالْمَفْهُومِ
33.....	فَصْلٌ: والمفهوم
36	البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ
37	فَصْلٌ: والمجاز
38	البَابُ الْخَامِسُ: فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
40	فَصْلٌ: والنهي

40	البَابُ السَّادِسُ: فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، وَالْإِطْلَاقِ وَالشَّيْءِ ...
44	فَصْلٌ: وَالْمَطْلُوقُ
45	البَابُ السَّابِعُ: فِي الْمُجْمَلِ، وَالْمُيَيَّنِ، وَالظَّاهِرِ، وَالْمَوْزُولِ ...
47	[فَصْلٌ]: وَالظَّاهِرُ
47	البَابُ الثَّامِنُ: فِي النَّسْخِ
50	البَابُ الثَّاسِعُ: فِي الْإِجْتِهَادِ وَالتَّقْلِيدِ
52	فَصْلٌ: وَالتَّقْلِيدُ
56	البَابُ الْعَاشِرُ: فِي التَّرْجِيحِ
61	حَاتِمَةٌ فِي الْحُدُودِ
65	الفهرس